

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في السودان

خلال الفترة ( 1990-2014 م )

### The impact of foreign direct investment on the level of unemployment in Sudan During the period (1990-2014)

د. عبدالرحمن عبدالله كبسور - استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة النيل الابيض .

المستخلص :

تناولت الدراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في السودان و هدفت الى التعرف علمدى مساهمة الأستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة . وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال : ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في السودان؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى الاستعانة بالأساليب و البرامج الإحصائية منها برنامج Eviews لدراسة العلاقة بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في السودان خلال فترة الدراسة . توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :أن الاستثمار الاجنبي يؤدي الى زيادة البطالة في السودان لأن المستثمرون الاجانب والمؤسسات الاستثمارية الاجنبية تستخدم موظفين وعمالة من بلادها للعمل في مشروعاتها الاستثمارية في السودان , وان السياسات التعليمية في السودان غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل .

كما توصي الدراسة بان على وزارة الاستثمار السودانية ان تنظر فيما يخص التشغيل والعمالة في المشروعات الاستثمارية الاجنبية حيث اوضحت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر يزيد من البطالة في السودان , و ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتصبح السياسات التعليمية والمناهج مواكبة لمتطلبات سوق العمل في السودان .

**Abstract:**

This study aims to investigate the impact of Foreign Direct Investment on the unemployment rate in the Sudan, it aimed at identifying the extent of foreign direct investment contribution in reducing unemployment. The study addressed the problem in the following question: What is the extent of foreign direct investment contribution in reducing unemployment in the Sudan? The study relied on a descriptive and analytical approach, in addition to the use of statistical methods and programs, including Eviews program to study the relationship between foreign direct investment and unemployment rates in the Sudan during the study period. The study found out that foreign investment leads to increased unemployment in the Sudan because the foreign investors and institutional investors using foreign staff and workers of the country to work in investment projects in Sudan, And educational policies in Sudan are not compatible with the labor market requirements.

. The study recommends the following: the Sudanese Ministry of Investment should consider with respect to operating and employment in foreign investment projects where the study showed that foreign direct investment increase unemployment in the Sudan, and the need for coordination between the Ministry of Higher Education and Ministry of Labour to be made the educational policies and curricula keep pace with the requirements of the labor market in Sudan.

**اولاً : الاطار المنهجي للدراسة****مقدمة:**

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات التي عرفتتها مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل هذه الاقتصاديات، و قد أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، و قد احتل البحث في أسبابها و سبل موجهاتها مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه و اتجاهاته.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، نظراً للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى

الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر ، في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة ، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتناس القدر الأكبر منها ، يحاول السودان إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطور المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في السودان؟

وما هو شكل العلاقة التأثيرية القائمة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى البطالة في السودان ؟

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في إمكانية تخفيض معدلات البطالة في السودان .

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1/ التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (2000-2014).

2/ تسليط الضوء على واقع مشكلة البطالة في المجتمع السوداني .

3/ التعرف على شكل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و البطالة في السودان .

4/الخروج بنتائج وتوصيات وحلول تستفيد منها الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي في وضع سياساتها المتعلقة بالبطالة والتمويل الاجنبي .

#### فروض الدراسة:

- 1 /توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في السودان .
- 2 / توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و تخفيض معدلات البطالة في السودان .

#### منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى الاستعانة بالأساليب و البرامج الإحصائية منها برنامج Eviews لدراسة العلاقة بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في السودان خلال فترة الدراسة .

#### حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : قارة افريقيا – السودان .
- الحدود الزمانية : 1992 م – 2014 م .
- الحدود الموضوعية : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي البطالة .

#### مصادر جمع بيانات الدراسة :

تعتمد الدراسة علي المراجع والكتب والدوريات كمصادر ثانوية والمقابلات والاستبانة والزيارات الميدانية كمصادر اولية .

#### الدراسات التطبيقية السابقة :

M.J.Fry(1993)تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني، وأهم فرضيات الدراسة الى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على

الاقتصاد السوداني من خلال تكوين نموذج كلي يحتوي علي أربعة معادلات تشمل الاستثمار، الادخار، النمو ومعادلات الحساب الجاري، اعتمدت الدراسة علي التحليل الكمي، ومن أهم نتائج الدراسة إن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما إنه يؤثر علي الادخارات المحلية المباشرة أو غير المباشرة من خلال معدل النمو الاقتصادي، والى تحسين ميزان المدفوعات.يري الباحثان بان الدراسة أعلاه إتفقت مع الدراسة الحالية في أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلي زيادة زيادة الناتج المحلي الاجمالي(15).

المهدي (2010م) تناول البحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1999م -2007م بالتركيز علي النمو الاقتصادي، التضخم الاستقرار الاقتصادي علي اعتبار أنها تمثل أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر. التضخم من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في السودان، يرتبط الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي ايجاباً مع الاستثمار الأجنبي بينما يرتبطان سلبياً مع التضخم في السودان ، يؤثر الاستثمار الأجنبي إيجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان.توصلت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي يرتبطان بعلاقة موجبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ان التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الاجنبي خلال فترة الدراسة. ان زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية تؤدي الي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.يري الباحثان بان الدراسة أعلاه تتفق مع الدراسة الحالية في أن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان. كما أن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان(1) .

دياب (2015) تهدف هذه الدراسة لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 2013-1999وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر الثانوية والأولية معا. اختبرت الدراسة الفروض الآتية: الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة .هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان .كذلك أن بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.وقد تم إثبات جميع الفرضيات .من أهم توصيات البحث ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا

للمستثمرين، إضافة لاهتمام الدولة بتحسين البنيات التحتية من طرق وكباري وكهرباء ومن أهم نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة، موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد(11).

## ثانياً: الاطار النظري للدراسة

### الاستثمار الاجنبي المباشر

أوضحت الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أن أهم محدداته هي: هيكل التكاليف في البلد المضيف، الاختلاف في العائد، معدل نمو السوق، والصفات المؤسسية للبلد المضيف. كما يعتمد أيضاً على مقدرة البلد المضيف على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(14). وتعتمد مقدرة البلد على جذب الإستثمار على العوامل التالية: مناخ الاستثمار والتجارة، جودة البنية التحتية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي والاقتصادي مستوى التعليم.

### مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (1993) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع(2). عرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال. يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته.

## مناخ الاستثمار في السودان:

. السودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الاستثمار تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

**1/ العوامل السياسية والأمنية:** أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدم الاستقرار السياسي والذي يتمثل في تغير نظم الحكم وتغير الحكومات، نلاحظ في حالة السودان وجود استقرار وثبات نسبي بالإضافة إلى وجود تحولات كبيرة تكفل الحريات، والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في تسيير دفة الحكم. هذا الاستقرار النسبي قلل من مخاوف العديد من المستثمرين الأجانب ودفعهم باتخاذ قرار الاستثمار في السودان.

**2/ الأوضاع الاقتصادية والمالية:** شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد وعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور تمثل في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد. في ظل هذه الفلسفة تبنت الحكومة سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992 وعملت على خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية والتي من بينها الهيئة العامة للاتصالات، وشركة الخطوط الجوية السودانية، والعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، كما قامت أيضاً بفك الاحتكار الممنوح للعديد من مؤسسات القطاع العام والتي من بينها احتكار الحبوب الزيتية، واحتكار تسويق الماشية وغيرها، تزامنت هذه السياسات مع برامج إصلاح اقتصادي في مجال الضرائب، سعر الصرف، والخدمات المصرفية وقد أدت مجمل هذه التغيرات إلي تحسن كبير في مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط 1% خلال الثمانينات إلي متوسط 6% خلال الفترة من 1992 - 2004، وانخفضت معدلات التضخم من حوالي 120% إلى أقل من 9% وقد أعادت السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف التأكيد على استقرار سعر الصرف وتعزيزه واختفاء السوق السوداء بالنسبة للنقد الأجنبي وضبط التوسع النقدي وتنظيم الائتمان وقد

أوسع التحسن في الأداء الاقتصادي ليشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، فشهد قطاع البناء والتشييد والطرق نمواً كبيراً ونما قطاع الصناعة والتعدين وأحرز قطاع الزراعة توسعاً كبيراً، كما نما وتطور أيضاً قطاع الخدمات وقطاع التعدين. ضمن هذا التطور، فقد حقق الجانب المالي والذي تعكسه ميزانية الحكومة تطورات إيجابية كبيرة تمثلت في زيادة الإيرادات من متوسط أقل من مليار دولار إلي حوالي 5 مليار دولار في عام 2005، وانخفضت بذلك عجز الموازنة العامة لمستويات غير مسبوقة إلى (1%). أما على صعيد القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) فقد سجل ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً نتيجة لتحسين الميزان التجاري حيث زادت صادرات السودان من حوالي 500 مليون دولار خلال الثمانينات وأوائل التسعينات إلي حوالي 2.5 مليار دولار في عام 2004 تزامنت تلك الزيادة مع تدفق كبير لرأس المال الأجنبي ساهم في تحسين حساب رأس المال.

**3/ الأوضاع القانونية والتشريعية (14):** تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995، والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل "مزيد من الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام 1996 وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام 2000 ومره أخرى في عام 2003. احتوى قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 تعديل 2003 العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأميم وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة لحق امتلاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الاستثماري وحق التمتع بإعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلي 10 سنوات. كما تم إدخال العديد من الإصلاحات على النظام القضائي والعدلي والذي يكفل عدالة التقاضي لدى المحاكم السودانية عند نشوب النزاعات .

**4/ البنية التحتية :** يعتبر ضعف البنية الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الاستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري والمطارات الحديثة تسهل حركة نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية هنالك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنية الأساسية أسهمت تلك



المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال، ووسائل النقل وغيرها، كما أن هنالك مجهودات جادة تهدف بخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية حديثة ومواكبة للنهضة المرتقبة بعد اكتشاف البترول وإحلال السلام بالسودان، تشمل هذه المجهودات مشروعات الطرق والسكك الحديدية والمواني البحرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجاري وغيرها كما يوجد اتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين بالإضافة إلى خلق قطاع مصرفي متطور وقطاع تأمين، ومرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين والأجانب، والعمل على خلق قطاع بناء وتشيد متقدم يساهم في توفير عقارات تجارية وسكنية تفي باحتياجات المستثمرين الأجانب. ضمن الجهود المبذولة لتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي، قامت الحكومة بإنشاء مناطق حرة في كل من سواكن والجيلي، أشتمل قانون تلك المناطق على الإعفاءات والامتيازات التالية(14):

- 1/ حق التملك الكامل للمستثمرين 2/ الحرية الكاملة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح.
- 3/ رفع القيود المفروضة على تداول النقد الأجنبي 4/ الإعفاء الكامل من ضريبة الدخل بالنسبة للأجانب 5/ الإعفاء الضريبي الكامل للشركات العاملة لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد.
- 6/ الحرية الكاملة في توظيف العمالة المحلية والأجنبية 7/ تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والإقامة 8/ حق الاستفادة من الميزات التفضيلية التي تكفلها الاتفاقات الدولية مع بقية دول العالم.

5/ البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية : اهتمت الحكومة السودانية خلال الخمسة السنوات السابقة بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الاستثمارية تأكيداً لدور الدولة في ترقية وتطوير البيئة الإدارية للاستثمار فقد تم ترفيع جهاز الاستثمار إلى وزارة الاستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم (24) لسنة 2002. تتلخص اختصاصات وزارة الاستثمار في المحاور التالية:

أ/ وضع إستراتيجية وسياسات وألويات الاستثمار ب/ تنفيذ قانون تشجيع الاستثمار واللوائح الصادرة بموجبه ت/ إعداد الخرائط الاستثمارية الاتحادية الولائية ث/ السعي لتحسين مناخ

الاستثمار وتسهيل إجراءاته ج/ تطوير نظم وأساليب ترويج الاستثمار ح/ متابعة تنفيذ سياسات الاستثمار وتقويمها خ/ السعي لجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية  
د/ توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الأساسية ز/ أي مهام يكلفها بها مجلس الوزراء تهدف لتعزيز مناخ الاستثمار.

### فرص ومجالات الاستثمار في السودان:

**فرص الاستثمار في القطاع الزراعي:** توقعت منظمة الفاو أن يكون السودان مصدر رئيسي للغذاء في العالم في المستقبل القريب. هذه الموارد وفرت العديد من فرص الاستثمار والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1/ مشروعات زراعية مروية بصفاف النيل الأبيض والأزرق وهي أراضي خصبة تصلح لزراعة القطن والبقول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة البقوليات والبصل
- 2/ خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه.
- 3/ مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني.
- 4/ إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية.
- 5/ الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها(14).

6/ الاستثمار في مجال الإنتاج البستاني على مدار العام خاصة في فصل الشتاء حيث إن التنوع المناخي للسودان يجعل للسودان ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوربا،

7/ التوسع الرأسي في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني بتوفير المياه اللازمة والاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف للحيوان.

8/ التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية

9/ تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء.

10/ إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطي للسودان.

11/ صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل بأساليب حديثة.

**فرص الإستثمار في القطاع الصناعي :** تتوفر في السودان العديد من فرص الاستثمار في مجال الصناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتغليف ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها. تتوفر أيضاً فرص الاستثمار في صناعة الاسمنت حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة. من أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الاستثمار في مجال الصناعات البترولية حيث يوجد في السودان احتياطي نفطي كبير تمهد لاستثمارات في مجال الصناعات البترولية توجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتر وكيماوية. توجد فرص صناعات معدنية وصناعة تجميع السيارات بمجمع جياذ الصناعي (جنوب الخرطوم). هذا بالإضافة إلى صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة. تشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول ما يلي:

أ/ الاستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط.

ب/ الاستثمار في مجال عمليات المصب مثل البتر وكيمياويات، خطوط الأنابيب مصافي البترول، تخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

ت/ أما في قطاع التعدين توجد فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد الرخام، الجبس وملح الطعام. توجد أيضاً فرص للاستثمار في الغاز الطبيعي. تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق البحر الأحمر الساحلية في شرق السودان وهناك فرصة كبيرة للعمل في اكتشاف وصناعة الغاز.

**فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية :** مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها السكك الحديدية، الطرق البرية، الكباري العلوية والإنفاق، الطرق المائية الداخلية، الطيران المدني والنقل الجوي، الموانئ والملاحة البحرية، النقل البري (شاحنات/ بصات وغيرها). ويشمل ذلك مجال الاتصالات، وكذلك الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، ومجالات أخرى متعددة. يمكن تفعيل هذه الفرص كما يلي (14). إنشاء شركات اتصالات في مجال الهاتف الثابت أو الهاتف السيار حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لم تغطيها خدمات الاتصالات، كما أن فوائد الاستثمار في مجال الاتصالات مرتفعة قد تصل في بعد الأحيان إلى أكثر من 50%. تم إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية وغيرها، تقدر الطاقة الكهربائية المتوفرة في السودان بحوالي 800 ميغاواط داخل الشبكة القومية مع أن حاجة السودان الحالية أكثر من ضعف هذه الكمية المتوفرة مع وجود إمكانية لزيادة الطلب لأكثر من ذلك في حال إنشاء صناعات وقيام مشروعات خدمات أخرى. تم إنشاء شركات تنقية المياه لأغراض الشرب، تتوفر المياه لهذا النوع من المشروعات كما يوجد طلب عالي عليه داخل وخارج السودان. تم إنشاء شركات طرق وإنشاءات عقارية حيث توجد العديد من الفرص المتاحة في مجال الطرق والكباري وتشديد عقارات تجارية وسكنية، لا زال السودان يعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيل عالي للقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة.

**فرص الاستثمار في القطاع الخدمي:** توجد العديد من فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية تشمل هذه الفرص إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة،

يعانى القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الإعتمادات بحجم كبير، إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، يوفر القطاع المصرفي فرص عوائد كبيرة حيث معدلات الربحية في هذا القطاع تصل إلى أكثر من 30%، خاصة وأن بعض البنوك توزع عوائد على ودائع الاستثمار والمحافظ الاستثمارية تصل إلى 23%. إنشاء شركات تأمين، تتوفر في السودان إمكانية نجاح شركات التأمين لتقديم خدمات إعادة التأمين على نطاق واسع، بالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة(14).

### البطالة.

مفهوم البطالة:

وفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى"، وتعتبر البطالة أخطر مرض اجتماعي يواجهه المجتمع لما يترتب عليه من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية(7) .

أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

أ. البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل(6). وقد تنشأ

عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات ...الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

1. الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

2. صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق(4)

3. التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار .

ب. البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها(4) . يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرزات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وترته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالههم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى(7) .

ج . البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي

على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل(4)

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً.

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع ( يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد ) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

#### د. تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة:

البطالة المقنعة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض(7) .

1.البطالة السافرة: والمقصود بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً.

2.البطالة الإجبارية: وهي التي لا اختيار للإنسان لها، وإنما فرضت عليه أو ابتلى بها، فقد يكون سببها تعلمه مهنة ثم كسد سوقها لتغيير البيئة أو تطور الزمن. فقد يحتاج لآله وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالم يشتري به ما يريد، وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر لرأس المال الذي تدور به تجارته.

3.البطالة الاختيارية: وهي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد ما نع لذلك ويؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع مثل إدعاء التوكل والتفرغ للعبادة وأيضا المتسولين(10).

أسباب تفشي البطالة:

ترجع الدول الحديثة أسباب البطالة إلى :

1/الزيادة السكانية: حيث أن تزايد عدد السكان سنوياً يسبب ضغط على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقق فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة .

2/ندرة الموارد الاقتصادية : أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .

3/عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم(12).

الآثار المترتبة عن البطالة:

أ. الآثار الاقتصادية للبطالة :

1/ إن للبطالة تأثيرا واضحا على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تغيير مستوى الأجور في نفس الاتجاه ؛

2/أيضا هناك آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك والتأثير على الصادرات والواردات؛



3/ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق .

ب. الآثار الاجتماعية للبطالة :

1. الجريمة و الانحراف: إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد سواء المال أو ذاته ؛

2. التطرف والعنف: نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا وأيضا كونه ضعيفا بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.؛

3.تعاطي المخدرات: ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف؛

4.الشعور بعدم الانتماء (ضعف الانتماء ): وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدرا للعمل وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل؛

5.الهجرة: بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل ؛

6.التفكك الأسري: ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة(7).

**واقع البطالة في السودان(9):**

شكلت البطالة في السودان واحدة من أهم مشكلات التنمية الاقتصادية ، لكن السنوات العشر الأخيرة شهدت تفاؤلاً من بعض قطاعات المجتمع السوداني بتحسن الوضع الاقتصادي وخلق

فرص عمل جديدة للشباب، وذلك بعد البدء بتصدير البترول وتوقيع اتفاق السلام الذي أوقف حرباً استمرت لأكثر من عقدين في جنوب السودان

وتختلف ملامح وحجم البطالة ما بين الدول الصناعية والدول النامية وهناك نوعان من البطالة نجد بطالة سافرة ومقنعة والتي تسمى بنقص التشغيل ولا تظهر لدينا في معدلات البطالة لعدم توفر معلومات عنها وبذلك ينعكس معدل البطالة السافرة فقط وتمثل اغلب الأنواع في السودان .

وحسب تقرير صادر من وزارة العمل في 2011م تناول قضايا البطالة وسوق العمل وركز على اوضاع العمل والعمالة في السودان في الفترة ما بين 2005-2010م ولكن التقرير لم يشير الى اوضاع سوق العمل في السودان للعام 2011م على الرغم من اهميته باعتباره حدثت فيه متغيرات اثرت على الاوضاع الاقتصادية بالبلاد واهمها انفصال الجنوب وخروج النفط كمؤثر حقيقي للاقتصاد السوداني وباعتباره عام الاساس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية غير ان التقرير اعطى مؤشرات كثيرة ومتنوعة تمكن من قراءة سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية

ووفقا لتعداد 2008م بلغ إجمالي عدد السكان في سن العمل حوالي (26.2) مليون يمثلون 67% من إجمالي السكان البالغ (39.1) مليون نسمة بينما بلغ حجم القوى العاملة (11.7) مليون نسمة اما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقرير بلغ 48.5% بينما بلغ معدل البطالة 15.9% مما ادى الى انخفاض الطلب الكلى دون مستوى التشغيل الكامل بجانب الهجرة من الريف الى الحضر وهجرة العمالة الزراعية.

ويشير التقرير الى ان واقع البطالة على الشباب اكثر واكبر من المعدل العام حيث يمثل حوالي 12% وسط الفئة العمرية 25-59 سنة وهذا وضع طبيعي حيث تمثل هذه الفئة قمة العمل الإنتاجي.

يوضح التقرير ان تأثير البطالة على الشباب يقع على حاملي الشهادات الجامعية اكبر من بقية الشباب ويبين التقرير انها تزيد مع ارتفاع المستوى التعليمي وتصل لضعف وسط الجامعيين الداخليين لسوق العمل مقارنة بالأميين وكشف التقرير ان البطالة وسط الاميين من الشباب

مرتفعة من المعدل العام مما يؤكد التقرير ان مشكلة البطالة في السودان مشكلة بنيوية ترتبط بمرحلة الانتقال الديمغرافي التي يمر بها السودان.

ورغم ارتفاع البطالة السافرة فان الجانب الاهم في السودان هو نقص التشغيل الذي لم يعرف بيانات عنه لعدم توفرها الا انه يمكن القول ان السودان يعاني من كل انماطه سواء الارتباط بانخفاض انتاجية الفرد او عدم حصوله على عائد او كسب يلبي احتياجاته الاساسية

وذكر التقرير ان هنالك اسباباً ادت الى تفاقم مشكلة البطالة خاصة وسط الشباب اهمها تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في اعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل ويعانى هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الانتاجية ويتوقع ان تقل مساهمة القطاع في التشغيل مستقبلا في ظل برامج الخصخصة التي تنتهجها الدولة.

ويؤكد التقرير ان مستوى جودة التعليم واحد من اهم اسباب البطالة اذ تعاني الدولة من توجه غالبية الشباب الى التعليم في مجالات التعليم الاكاديمية سعيا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالأستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية ويفتقر النظام التعليمي الى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي في اسواق العمل ما يؤدي الى تدنى مخرجات التدريب المهني باحتياجات سوق العمل ذلك لغياب التخطيط والشراكة مع قطاع الانتاج.

وفيما يختص بوضع سياسات الاستخدام اعتبرها التقرير نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها كل مهام الدولة رغم وجود خطط وبرامج التنمية فان التفكير في وضع سياسات الاستخدام بدأ منذ عام 1975م لكنه لم يكتمل الا في الاستراتيجية القومية الشاملة و اخيرا الربع قرنية وبدأت وزارة العمل في تنفيذ برامج جسب التقرير تهدف الى استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا عبر مسارين يشمل الاول الاستخدام المباشر والثاني المبادرات الخاصة اضافة الى ذلك اهتمت وزارة العمل باستخدام المرأة ومحاربة استخدام الاطفال وصادقت على اتفاقيات مستويات العمل الدولية الخاصة وانشأت ادارة تعنى بشئون المرأة والطفل وتوصلت مع منظمة العمل الدولية عام 2009م لقيام مشروع يعنى بالقضاء على عمالة الاطفال عن طريق التدريب الحرفي وبرغم من الجهد الذي بذل في مجال الاستخدام اتضح انه يفتقر الى النظرة الشمولية حسب التقرير ولم يتم

التعامل فى اطار سياسة واضحة اواهداف محددة ،ولا شك ان مثل هذا النهج فى التعامل مع هذه المسألة الحيوية لا يضمن سلامة النتائج بل ربما يقود الى نتائج متناقضة مما يدعى الى ضرورة التعامل مع قضايا الاستخدام من خلال سياسة واضحة تأخذ فى الاعتبار الجوانب المختلفة بالسياسات الاقتصادية والكلية والسياسات القطاعية.

وعلى حسب السجلات الرسمية لوزارة العمل فإن اجمالى فرص العمل التى توفرت خلال الفترة من 2005- 2010م بلغت حوالى (337.615) فرصة منها (151.254) فرصة 45% وفرها سوق العمل الخارجى (الهجرة الخارجية ) و (1813555) فرصة 54% وفرها سوق العمل المحلى وكان نصيب الاجانب منها (88522) فرصة 48% و اشار التقرير بان الدولة ساهمت فى حل مشكلة بطالة الخريجين بتبنى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الولايات الشمالية وبعد اجراء دراسة ميدانية اتضح ان الحاجة الفعلية كانت حوالى (52.000) ألف وظيفة فى الفترة من 2005 الى 2007م تم التخطيط لها على ثلاث مراحل بتمويل من وزارة المالية لمدة عامين يتحول بعدها لميزانية الولايات ونجد فى العام 2005م كانت الوظائف المصدقة من الدولة حوالى (13) ألف وظيفة لكل الولايات الشمالية ماعدا ولاية الخرطوم وبلغ عدد المسجلين لملاء هذه الوظائف بمكاتب لجان الاختيار بالولايات (31957) خريجا وبلغ عدد المستوعبين منه (10090) خريجا ويكون عدد الذين لم يتم استيعابهم (21867) خريجا

و اشار التقرير الى انه فى عام 2006م تم توفير (20) الف وظيفة منها (17) ألف وظيفة للولايات الشمالية ما عدا ا لخرطوم والبحر الاحمر و3 ألف وظيفة للوزارات والهيئات الاتحادية التى لها فروع بالولايات وبلغ عدد المسجلين لملاء الوظائف (38389) خريجا فيما وصل عدد المستوعبين منهم (15216) خريجا والذين لم يتم استيعابهم (23173) خريج فى العام 2007م بلغ عدد المسجلين (41230) خريج وعدد المستوعبين (16048) خريج ولم يتم استيعابهم (25282) خريج عليه نخلص الى ان الذين تم استيعابهم فى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الفترة من 2005- 2007م فى الولايات الشمالية بلغ (41354) خريجا الذين لم يتم استيعابهم (70222) خريجا وحسب ما جاء فى التقرير تركزت الوظائف التى لم يتم الاستيعاب عليها فى المشروع فى المهن الصحية والتخصصات الصحية المساعدة مثل التمريض العالى ومختبرات وغيرها بجانب التعليم فى مرحلتى الاساس والثانوي فيما تركز الخريجون غير

المستوعبين في التخصصات النظرية والعلوم الانسانية والقانون والاقتصاد وبعض التخصصات التطبيقية في العلوم الزراعية لقلة الطلب عليها في سوق العمل .

وفي الفترة من 2007 - 2008م ومن خلال لجنة الاختيار للخدمة القومية المدنية تم استيعاب (8268) خريج والذين لم يتم استيعابهم بلغوا (30176) وفي العام 2009م تم استيعاب (5563) خريج بلجنة الاختيار القومية في مختلف التخصصات. ويشير التقرير ان الاحصائيات المذكورة تمثل فقط المسجلين بمكاتب لجنة الاختيار او المتقدمين للوظائف وهذا لا يمثل العدد الفعلي للخريجين من مؤسسات التعليم العالي اما بالنسبة للمستوعبين فيمثل القطاع العام فقط

وانفاذ للمادة 138 من الدستور الانتقالي واستنادا للمادة 18. 19. 20 الفصل الرابع من قانون الخدمة المدنية لسنة 2008م وبناءً على توصية رئيس لجنة الاختيار القومية اصدر وزير العمل والخدمة المدنية قراراً بتكوين لجنة للمعاينات لأبناء الولايات الجنوبية لملء وظائف نسبة الـ20% بالخدمة المدنية القومية حيث بلغ عدد المستوعبين خلال الفترة من 2005- 2010م (3576)

وابان التقرير ان سوق العمل في السودان يتسم بخصائص معينة تؤثر سلبا ويجابا على معطياته اهمها التخصص العلمي ومستوى التدريب والتأهيل ومعدلات الاجور . وتفيد مؤشرات سوق العمل ان هنالك اختلالاً في هيكله بوجود فائض كبير في العرض وعجز في الطلب على بعض التخصصات الفنية بجانب عدم مواكبة معاهد ومؤسسات التعليم المختلفة مع احتياجات سوق العمل نتج عنه فجوة تزيد اتساعا مع زيادة حركة النمو مما ادى الى معضلة بين ما هو متاح من الكوادر الفنية واحتياجات سوق العمل. وأشار التقرير الى التحديات التي تواجه ظاهرة البطالة والتي تفرض نفسها على الواقع السوداني والتي تشكل ضغطا اضافيا يزيد من صعوبة المعالجة واهمها التحدي الناتج عن الزيادة في معدلات زيادة السكان وتنامي معدلات البطالة بجانب ضعف التأهيل وتراجع عائدات النفط وضعف الاستثمار وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري اضافة الى التحديات السياسية التي تهدف الى تطوير الحياة السياسية واجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية اضافة الى القوانين اللازمة للتجانس مع النظام العالمي الجديد الذي ستوجب اعادة هيكله الدولة والاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع الظروف الدولية الحالية ومن

الضروري ان نعلم بان التصدي لهذه التحديات هو المهمة الاساسية التي يفترض ان تعمل الحكومة على معالجتها.

إن مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه البلاد نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الدولة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة منهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج . أما اجتماعياً فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار... الخ ، وأمنياً تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في العاطلين عن العمل ملاذاً له حيث يستغل نقمتهم على حكوماتهم من اجل خدمة أغراضه وأهدافه.

### ثالثاً: الإطار التحليلي

**الإطار النظري للنموذج :** تمر عملية بناء النماذج القياسية بأربعة مراحل رئيسية هي مرحلة التوصيف وتعتبر أهم خطوات البحث القياسي وتعني التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات وتتضمن تحديد متغيرات النموذج التي تنقسم إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية بعد ذلك ينتقل الباحث مباشرة إلى توقع قيم وإشارات المعالم حسب النظرية الاقتصادية بعد ذلك يسعى الباحث إلى صياغة الظاهرة محل الدراسة رياضياً، ولا تحدد النظرية الاقتصادية شكل العلاقة الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية أو عدد معادلات النموذج الاقتصادي وللتغلب على مشكلة الشكل الرياضي يلجأ الباحث إلى المحاولة والتجريب ومن الممكن تحديد الشكل الرياضي للعلاقة بالاستعانة بالرسم البياني للبيانات الفعلية في رسم كل متغيرين فقط في كل مرة آخذين في الاعتبار كل من المتغير التابع وواحد من المتغيرات المفسرة أو المستقلة، مرحلة تقدير النموذج التي تتم بعد تجميع البيانات عن المتغيرات التابعة والمستقلة إذا هي عملية تحويل العلاقة الدالية إلى علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي. مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر وتعني تقييم النتائج المتحصل عليها لكي نحدد مدى الاعتماد عليها وتشتمل على معايير اقتصادية تتعلق بإشارات وقيم معاملات العلاقات الاقتصادية، ومعايير إحصائية وهي عدد من

الاختبارات تجرى لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معاملات النموذج وتلي الاختبارات الاقتصادية من حيث الأهمية وتتضمن اختبار معنوية نموذج الانحدار المقدر والقدرة التفسيرية له باستخدام اختبارات  $F, R^2, \bar{R}^2$ ، اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام  $t, r, S.E$  و معايير قياسية مثل اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي، اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد حاد في النموذج المقدر. مرحلة التطبيق والتنبؤ ووضع السياسات وهي المرحلة الأخيرة وفيها يستخدم النموذج المقدر إما لتحليل سياسة اقتصادية معينة سبق وان اعتمدت أو للتنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل(13).

### توصيف النموذج

تم تكوين النموذج التالي لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل البطالة في السودان خلال الفترة 1990-2014م. وتمت صياغة النموذج بالشكل القياسي الرياضي التالي:

$$U_i = a_0 + a_1 FDI_i + a_2 AR(1) + \varepsilon_i$$

حيث إن :

$U_i$  : معدل نمو البطالة  $FDI_i$  : الاستثمار الأجنبي المباشر

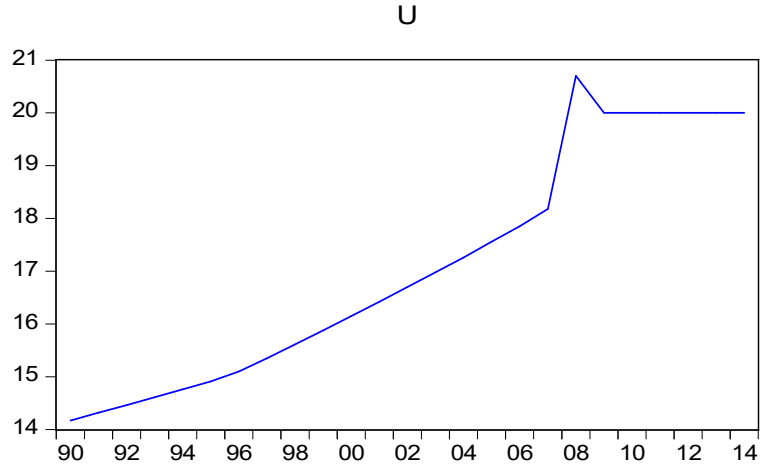
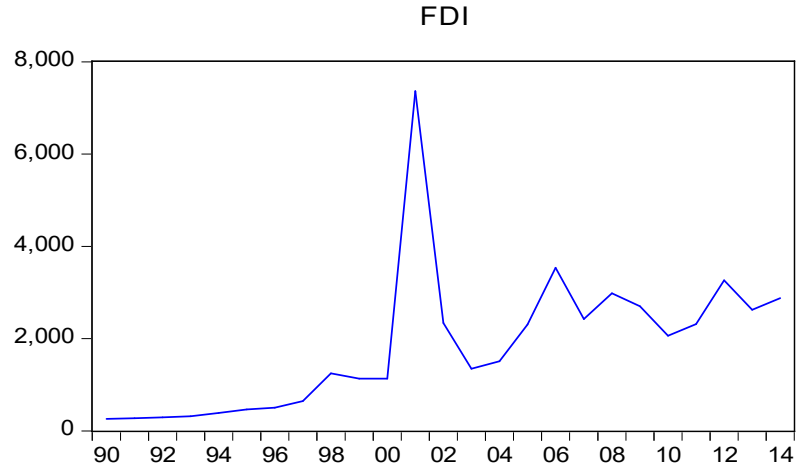
$AR(1)$  : انحدار ذاتي من الدرجة الأولى.

$\varepsilon_i$  : المتغير العشوائي  $a_0$  : الثابت أو القاطع  $a_1$  : الميل الحدي للاستثمار الأجنبي

$a_2$  : الميل الحدي للانحدار الذاتي

يتوقع البحث أن تكون قيم كل المعلمات موجبة  $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \geq 0$

## الاشكال البيانية :



تم تحليل البيانات السنوية لمتغيرات معدل نمو البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المختلفة لبنك السودان المركزي، العروض الاقتصادية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق المنهج القياسي اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وباستخدام الحزمة الحاسوبية EViews تم الحصول على النتائج التالية:

## 1/ اختبارات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



اختبار جارك بيررا: تم اختبار فرض عدم ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرض البديل ان البيانات ليست عشوائية.

المتغيرات/الإحصاءات الوصفية	U	FDI
القيمة المحسوبة لجارك بيررا	2.31	29.07
القيمة الاحتمالية لجارك بيررا	0.26	0.31

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن القيم الاحتمالية المقابلة للمتغيرات اكبر من (5%) بالتالي يتم قبول فرض عدم إن جميع البيانات التي تحتويها المتغيرات عشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار سكون السلسلة: يختبر فرض عدم أن السلسلة غير ساكنة مقابل الفرض البديل إن السلسلة ساكنة (مستقرة)

من الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير البطالة (3.56) وهي أكبر من أقل قيمة (2.63) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذا يعني بأن سلسلة متغير البطالة ساكنة. كما أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (5.14) وهي أكبر من أقل قيمة (2.63) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذا يعني بأن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة.

NullHypothesis: D(FDI) has a unit root			t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic			-5.147981	0.0004
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
NullHypothesis: U has a unit root			t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic			-3.568538	0.022
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	

## 2/الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

U	FDI	
---	-----	--

الوسط الحسابي	1852.2	17.07
الانحراف المعياري	1565.1	2.21
أعلى قيمة	7362	20.7
أدنى قيمة	261	14.17
الوسيط	1511.1	16.7
عدد المشاهدات	25	25

يوضح الجدول أعلاه قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج حيث يحتوي الجدول علي قيم الوسط الحسابي و المجموع والقيم العليا والدنيا والوسيط وعدد المشاهدات والانحرافات المعيارية .

### 3/ النموذج المقدر

$$U_i = 3.27 + 0.0039FDI_i + [AR(1) = 0.97]$$

$$Std \rightarrow (0.0006) \rightarrow (0.029) \rightarrow \rightarrow \rightarrow \rightarrow (0.00)$$

$$R^2 = 0.95$$

$$DW = 2.35$$

### 4/ تقييم النموذج المقدر :

المعايير القياسية: إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين معدل نمو البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق فرضية الدراسة .

### المعايير الإحصائية:

أ/ اختبار T: إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من 5% مما يعني أن معلمة الاستثمار ( $a_1$ ) معنوية (0.0006)، وإن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من 5% مما يعني أن معلمة ( $a_2$ ) معنوية (0.029).

ب/ اختبار المعنوية الكلية: بما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F أقل من 5% أي (0.0000) فإننا نرفض فرض عدم القائل أن كل المعلمات مسحوبة من مجتمع معلماته تساوي الصفر ونقبل الفرض البديل القائل إنه على الأقل توجد معلمة واحدة لا تساوي الصفر.

$$H_0; \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$$

$$H_1; \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$$

ت/ القوة التفسيرية: إن قيمة معامل التحديد  $(95\%)$  أي أن  $95$  في المائة من التغيرات التي تحدث في البطالة سببها الاستثمار الأجنبي ، وإن  $5\%$  من التغيرات في البطالة ترجع إلى عوامل أخرى مضمنة في المتغير العشوائي.

#### المعيار القياسي:

$$H_0; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) = 0; i \neq t$$

$$H_1; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) \neq 0; i \neq t$$

بما أن قيمة  $DW = 2.35$  وهذه القيمة تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي.

#### النتائج :

1/ اوضحت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي يؤدي الى زيادة البطالة في السودان لأن المستثمرين الاجانب والمؤسسات الاستثمارية الاجنبية تستخدم موظفين وعمالة اجانب للعمل في مشروعاتها الاستثمارية في السودان .

2/السياسات التعليمية في السودان غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل .

3/ أن  $95\%$  من التغيرات التي تحدث في البطالة سببها الاستثمار الأجنبي .

#### التوصيات:

1/ على وزارة الاستثمار السودانية ان تنظر فيما يخص التشغيل والعمالة في المشروعات الاستثمارية الاجنبية حيث اوضحت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر يزيد من البطالة في السودان .

2/ ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتصبح السياسات التعليمية والمناهج مواكبة لمتطلبات سوق العمل في السودان .

### المراجع :

- 1/ المهدي موسى الطاهر موسى ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة بخت الرضا ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ، 2010م.
- 2/ الهجوج ، حسن بن رقدان ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " مؤتمر التمويل والاستثمار: المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة (2004) .
- 3/ الجهاز المركزي للإحصاء السوداني ، تقارير مختلفة
- 4/ بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 5/ بنك السودان المركزي ، تقارير مختلفة
- 6/ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 7/ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر1997.
- 9/ رجاء كامل - بطالة الإقتصاد السوداني نظرة من الداخل.
- 10/ صالح، سامية، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل - الآثار - العلاج، القاهرة: 1992م. ص.125

11/ مصطفى عبد الحميد دياب , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان , رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2015م .

12/ محمد عبد الله مغازي ، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2005م.

13/ محمد لطفي فرحات ، مبادئ الاقتصاد القياسي،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ، الطبعة الثانية.

/ De Mello, L. (1997) “Foreign Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey”, *Journal of Development Studies*, October 15/M.J.Fry, Foreign Direct a macroeconomic framework finance Efficiency ,incentives and Distortion International Economics Development ,work Bank , Washington.D.C, May 1993

<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-40528.htm?drgn=>